

الأكراد في تركيا، يستحقون الاعتراف بحقوقهم

النظام التركي يتحمل كامل المسؤولية لأنه يرفض الاعتراف بحقوق الأكراد القومية والسياسية ضمن دولة واحدة ديمقراطية وتعددية

مقتطفات - بقلم: عمر قشاش



ضحايا النهج السياسي الرجعي الذي يرفض إيجاد صيغة تسوية ديمقراطية تؤمن الحدود الدنيا من مطالب الأكراد القومية والسياسية، والعيش المشترك في إطار كيان دولة واحدة يتأمن فيها حق المواطنة والديمقراطية والتعددية السياسية بكل أشكالها ومعانيها في مجتمع ينتفي فيه الاضطهاد القومي بكافة أشكاله...

أكراد تركيا لم يهبطوا من القمر أو المريخ، بل نشأوا وترعرعوا في كردستان تركيا منذ آلاف السنين، أرض الآباء والأجداد ومستمرين في العيش على هذه الأرض...

تدعي الحكومة التركية أن النظام السياسي في تركيا هو نظام ديمقراطي يقوم على أساس التعددية السياسية والعلمانية، أية ديمقراطية وأية علمانية هذه التي لا تعترف بحق شعب من قومية أخرى /الأكراد/ الذين يعيشون في كردستان تركيا التي تبلغ مساحتها /٢٤٠/ ألف كيلومتر مربع منذ آلاف السنين، ويقدر عددهم بـ /٢٠/ مليون نسمة.

ويسعى النظام التركي إلى الانضمام للإتحاد الأوروبي منذ سنوات، لكن الإتحاد الأوروبي يرفض قبول تركيا ويشترط إيجاد حل مع الأكراد على أسس ومبادئ ديمقراطية والاعتراف للأكراد بحق المواطنة والمساواة بكامل المبادئ التي نصت عليها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

وبرأيي، إن شعباً ينهض للدفاع عن حقوقه القومية والوطنية ويناضل باستمرار لن يقهر، وقضيته لن تموت، بل سينتصر، لقد قال ماركس: "إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً".

من الضروري أن يدرك حزب العمال الكردستاني والوطنيون الأكراد ومنظماتهم وأحزابهم الديمقراطية في تركيا، أن نجاح مهامهم وأهدافهم النضالية من أجل حقوقهم القومية والديمقراطية مرتبط عضواً بمدى نجاح القوى التقدمية والديمقراطية في تركيا وإيران والوطن العربي، وأن لا يحدوا بمواقف الإمبريالية الأميركية وحلفاءها من المسألة القومية للأكراد، فهذه القوى هي التي وقفت أكثر من مرة في وجه إقامة دولة كردية في المنطقة (معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٧)، لأن الاستعمار الأميركي يعمل ويدافع عن مصالحه وأهدافه السياسية والاقتصادية في العالم ولا يدافع عن مصالح الشعوب وحريرتها ومستقبلها وسعادتها.

المسألة القومية للأكراد موضوع على بساط البحث والنقاش في هذه المنطقة منذ عشرات السنين، والنقاش فيها يهم كل القوى الوطنية والتقدمية العربية وغير العربية في المناطق التي يعيش فيها الأكراد من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل.

ترتدي قضية الأكراد أهمية سياسية واقتصادية، خاصة أنها تقع في مناطق النفوذ والصراع الدولي، وداخل دول تنتج كميات هائلة من البترول الذي يشكل قوة ومصدر أساسي للصناعة في أميركا والدول الرأسمالية عموماً.

إن أساس الظلم التاريخي الذي وقع على شعوب الأمة العربية وعلى الأكراد بصورة عامة يكمن في معاهدة /سايكس-بيكو/ الاستعمارية التي قررت في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩١٧ تقسيم الأمة العربية في هذه المنطقة إلى دول، وحرمت الأكراد من إقامة دولة لهم بل وزعوا عملياً بقرار التقسيم إلى مناطق نفوذ الإمبريالية التي هي العدو المشترك للعرب والأكراد على حد سواء.

وقد تعرض الأكراد في تركيا منذ بداية القرن الماضي ولا يزالون لاضطهاد قومي وتمييز عنصري من قبل الحكومة التركية التي لا تعترف للأكراد بأي حق من الحقوق القومية، لا سياسياً ولا ديمقراطياً ولا ثقافياً، وحتى لا تعترف بوجودهم رسمياً كأكراد، بل سكان الجبال، وهم محرومون من أبسط الخدمات الاجتماعية، إذ لا توجد مدارس رسمية لتدريس اللغة الكردية، ولا مشافي، ولا تؤمن طرقات للقرى البعيدة، ولا توجد مشاريع أو مؤسسات أو معامل في المناطق الكردية لتوفير فرص العمل فيها...

النظام التركي المرتبط بالإمبريالية الأمريكية والحلف الأطلسي الاستعماري منذ بداية عام ١٩٥٠ حول تركيا إلى قاعدة عسكرية للدول الإمبريالية، وجند الجيش التركي لمحاربة حزب العمال الكردستاني وبتهمته بالإرهاب ويعمل لتدمير فصائله المناضلة ويستخدم أشد أنواع القمع والتدمير ضد الشعب في منطقة كردستان، وقد دمر مئات القرى الكردية انتقاماً...

أعلنت وزارة الإعلام التركية في بداية عام ١٩٩٠ أن الحرب التي شنها الجيش التركي كلفت تركيا أكثر من /٢٥/ مليار دولار بالإضافة إلى خسارة الجيش التركي مئات الجنود من أبنائه هم

للبحث عن أجندة تخدم أهدافها من خلال انتهاج لغة القوة عبر حشد قواتها مدججة بالأسلحة الثقيلة مع الحدود العراقية بعد تصويت البرلمان التركي لصالح قرار التوغل في شمال العراق بحجة ملاحقة مقاتلي PKK ومحاولة لتصدير القضية الكردية في تركيا واستحقاقاتها إلى شمال العراق، وكان حزب العمال الكردستاني هو حزب كردي عراقي وليس حزب كردي في تركيا، وتجاهلها لقضية حوالي /٢٠/ مليون كردي وإلغاء كل وعودها بتحسين تعاملها مع هذا الشعب، خارجاً عن القوانين والأعراف الإنسانية والدولية، فهي تحاول جاهدة عبر تنشيط دبلوماسيتها إلى جانب تحركها العسكري للضغط على دول المنطقة والبحث عن حلفاء لمساندتها في الوقوف بوجه طموحات الشعب الكردي المتنامية العادلة، والتعامل مع الملف الكردي بمنطق القوة والإلغاء والنفي، والطلب من أمريكا بضرب قواعد حزب العمال الكردستاني من خلال جعلها الورقة الراحلة للعودة إلى الواجهة، لأن هاجسها الوحيد هو إقليم كردستان العراق لذا تنتهمه مراراً وتهدهه تكراراً، وما هذا إلا دليل قوي على أن تركيا تعيد خلط الأوراق.

إن ما تثيره غيظ تركيا وإيران وسوريا هي التجربة العراقية الفدرالية الديمقراطية الجديدة والخوف من أن تلقي بظلالها على المنطقة، وإثارتها للمشاعر الكردية هنا وهناك وخاصة بنجاح تجربة إقليم كردستان وحالة التطور والاستقرار والأمن فيه، تتفق وتحاول هذه الدول لتقويض استقرار الإقليم وإيقاف عملية التطوير وحجم التنمية فيه، أما التهديدات الصريحة بالتوغل فيه وشحن الشارع التركي لهذا الغرض وفرض عقوبات اقتصادية لا مبرر لها ستضر بالجميع على جانبي الحدود دون استثناء. هذه الدول لم تعترف يوماً بحقوق الشعب الكردي وتحاول طي هذا الملف غير أبهة بعواقبه التي تزيد حدة الانقسام والاحتقان وفقدان الثقة فيما بين شعوب المنطقة ومع حكوماتها، مما يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار وتهديد السلم الاجتماعي وتأزيم قضاياها الأساسية.

وما العزلة التي تعيشها سوريا إلا دليل على عدم اتزان مواقفها وسياساتها التي لا تتسجم مع طموحات وآمال الشعب السوري بعربه وكرده وأقلياته. ألا يتطلب الأمر من أحمد نجاد الذي يرشد بالعدالة والمساواة، الانتقاة إلى الشعب الإيراني وأخذ التهديدات حول ملفها النووي على محمل الجد وعدم الاستهانة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة وتجنيب الشعب تحمل الأضرار، وكذلك الكف عن قصف القرى والمدن الكردية والابتعاد عن منطق القوة والتشدد لتجنيب المنطقة ويلات الحروب والدمار.

أليس على تركيا أن تدرك بأنه لا يمكن حسم

أمام هذا الواقع، فهل يعقل أن لا تعترف الحكومة التركية التي سكانها يقدر عددهم بحدود /٨٠/ مليون نسمة بأي حقوق قومية للأكراد الأتراك الذين يقدر عددهم /٢٠/ مليون نسمة يشكلون ٢٥% من سكان تركيا؟!.

الاعتراف بالحقوق القومية لأكراد تركيا لا يضعف الدولة التركية أو النظام السياسي، بل يوفر نزيه الدم الإنساني، والنزيه الجاري للاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى تقوية الدولة التركية وصلابتها في وجه أي تهديد مستقبلي.

إن اعتراف الحكومة التركية بحقوق الأكراد القومية والديمقراطية المشروعة والعادلة ضمن دولة واحدة ديمقراطية والاعتراف بحق المواطنة للجميع والتعددية السياسية هو الطريق الأسلم وسيكون في صالح الشعب التركي، لأن ذلك سيؤمن الاستقرار والأمن والعيش بسلام.

تركيا تحت المجهر...

بقلم: عارف جندريس

لا يروق للطورانية التركية انحسار دورها في خضم الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد تباين مواقفها ومصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء عملية تحرير العراق وتبعاتها وبعد قرار الكونغرس لتبني نص الاعتراف بجريمة الإبادة الجماعية للشعب الأرمني ١٩١٥ من قبل الدولة العثمانية، وكذلك القرار غير الملزم بتقسيم العراق، وتضائل حلمها بالانضمام للاتحاد الأوروبي، نظراً لطبيعة التركيبة السكانية وصراعاتها الداخلية ما بين العسكر وما يسمى بجماعة العلمانية والتيار الديني، والخلافات بشأن الحجاب وتعديل الدستور، وسجل تركيا السيئ في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان والتهرب من مستحقات قضية الشعب الكردي إلى جانب الوضع الاقتصادي المتردي أصلاً، وموقفها السلبي من مشكلة قبرص، كل هذا وضع تركيا في دوامة وموقع لا يحسد عليه وهي عضو في حلف الناتو، لذا أرادت تركيا البحث عن دور يعيدها إلى الواجهة في لعب دور أساسي في الشرق الأوسط، فتدخلت في الشأن العراقي الداخلي من بوابة كركوك واستفزت المشاعر الكردية، ومحاولتها لعب دور الرقيب في العملية الديمقراطية في العراق من خلال إحياء التحالفات القديمة الجديدة الموجهة لضرب طموحات الشعب الكردي ولوضع إملأها في الشأن العراقي خاصة فيما يتعلق بإقليم كردستان.

وعلى ضوء ما ذكر فإن تركيا تسعى جاهدة

الجميع أن يثبتوا عكس ما هو سائد في الحالة الكردية وأن يتخلوا قليلاً عن إنجازاتهم وبطولاتهم الوردية وأن يتعلموا الحكمة والتواضع والعمل المفيد قليلاً كأصحاب قضية لها نبلها وإنسانيتها.

ومهما كانت وتكن السياسة وقوانينها، فإننا ملزمون بالخضوع لإرادة الشعب والقضية، ملزمون حتى ولو لم نتمكن من تحقيق إنجازات ومكاسب لهذه القضية أن لا نزيدها تعقيداً ومشاكل. أن نترث ونتعظ الحكمة في لحظة اتخاذ الموقف والقرار بغية عدم تحميل هذا الواقع المزيد من الأعباء والمعاناة، فإن كنا سياسيين جادين علينا إعطاء مبررات الوحدة والتآلف بدلاً من مبررات التشتت والتخاصم.

إن العقل السياسي الكردي قادر على إنتاج الحلول والبدائل التي تتوافق مع حاجات القضية وضرورتها، وإلا فإننا في مازق الإفلاس الفكري وهو بمثابة خطر قائم، وهذا ما يدعونا إلى المراهنة فقط على إرادة شعبنا وقواه السياسية الفاعلة كتأبث أساسي للتخلي قدر الإمكان عن المراهنات الأخرى التي لا تستند على الداخل الكردي، لأن العامل الذاتي يبقى هو الأقوى في أي عملية سياسية تغييرية والذي بدونه لا يمكن لنا ولا لأي قوة سياسية أخرى أن نكتسب المكانة والفاعلية والمصداقية أو أي عامل من عوامل البقاء والاستمرار.

ولذلك فالعقل السياسي الكردي يقف أمام اختبار صعب وجدي للغاية، إما البقاء والركون في الماضي وأساليبه التقليدية أو الوقوف أمام معطيات ومتغيرات الحاضر والمستقبل، وإما الرضوخ للضعف والتخلف أو تبني إرادة العمل والتقدم.

لذلك أقول وأؤكد أن أولى خطوات التطور والإصلاح تبدأ بمحاسبة الذات قبل اللجوء إلى إدانة الواقع والمعاناة، لأنه عندما تتوفر الإرادة وشروط العمل السياسي عند القوى والفعاليات المختلفة لا يمكن لأي شعب أن يتخلى عن قضاياها الأساسية ليترك مصيره هكذا ضائعاً بين السياسات الخارجية والضغط الداخلي.

فإن كنا على مستوى المسؤولية لا يمكن لنا أن نلوم إرادة الشعب على ضعف اهتمامه والتزامه بالعمل السياسي المنظم، بل إن حالة الفراغ السائدة منذ عقود طويلة من الزمن وعدم بروز مشاريع سياسية كردية شاملة هي التي تجعل من هذا الشعب أسير هذه النزعات ويميل أكثر إلى الاهتمام بالشأن القومي الخارجي بدل الاهتمام والتركيز على الشأن الداخلي.

وإنهاء قضية شعبنا ناضل وضحي لنيل حقوقه التي تصونه كل الأعراف والقوانين الإنسانية والدولية، بالقوة والإكراه، والتي لا تمثلها PKK فقط ولا تنتهي بانتهائه.

إن تركيا تكشف عن أنيابها كثيراً وهي التي ارتكبت أشنع المجازر بحق الشعب الكردي على مدى عقود، وما هذه الغطرسة والفوقية والتشددات العسكرية إلا دليل على همجية حكام تركيا في تعاملها مع قضية الشعب الكردي وتأجيج لحمم بركانية سيكلفها أعباء اقتصادية وخسائر بشرية وأضرار في كل المجالات يتحمل وزرها الشارع التركي.

على الحكومة التركية البحث عن الخيارات السياسية والإصغاء إلى النداءات السلمية وعدم خلق أزمة في المنطقة، والتفكير بحلول عقلانية والابتعاد عن استخدام لغة القوة والإنكار، وعلى دول العالم ومنظماتها أن تدرك حجم التهديدات والأخطار والمعاناة التي يعانيها الشعب الكردي.

إن القضية الكردية هي قضية شعب محروم من كافة حقوقه ويجب أن تجد طريقها إلى الحل لإبعاد المنطقة عن صراعات لا يغلب فيها أحد على آخر، ومن الأجدر البحث عن حلول بدلاً من إلقاء اللوم والاتهامات على هذا أو ذاك.

إن الشعب الكردي هو جزء أساسي من أمن واستقرار المنطقة وليس العكس، يجب حل قضيته بما يضمن المساواة والعدل بين الشعوب.

الإصلاح وضرورات العقل

بقلم: باهوز كرداغي

إن كان لابد لنا من محاكمة، فإننا جميعاً أمام مهمة ومسؤولية وطنية وأخلاقية بامتياز، يمكن لها أن تعيد لنا العبرة والاعتبار لما تبقى لنا من شروط العمل السياسي، ولذلك أقول ما فائدة كل هذه الأحزاب والشعارات والبرامج على كثرتها وتكاثرها، إن لم تستطع توليد شروط ومبررات الوحدة والإجماع، إن لم تستطع تجاوز قناعاتها وتصوراتها الشخصية والحزبية والأنانية باتجاه الحد الأدنى من المشروع السياسي الكردي، فإن كان لابد لنا من المراجعة والمحاسبة في لحظة الحقيقة، فهذه المحاسبة يجب أن تكشف في كل يوم وكل حدث وكل اجتماع عن أي قرار ضعيف وهزيل يصدر هنا وهناك لا يلبي ولا يرتقي إلى حجم القضية ومشاكلها.

إن ضرورات العمل والعقل تفرض على

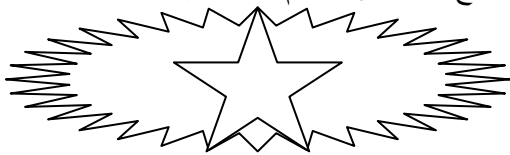
ومن العوامل الأساسية الأخرى في نجاح التربية الحزبية هي (الإدارة) التي تعرف بفرن ممارسة التربية للكوادر والهيئات الحزبية، وقدرة الكادر الإداري في فهم الواقع السياسي والواقع الثقافي والاجتماعي الموجود فيه وفي فهم خصوصية أعضاء الحزب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والمستوى الثقافي.

على الكادر الحزبي بين الفينة والأخرى دراسة التطورات الحاصلة وقراءة تجارب ودراسات العالم بهذا الخصوص، لكي تصبح عملية التربية الحزبية في معظم الأوقات ايجابية وتأخذ مسارها الصحيح في دفع وتيرة النضال السياسي إلى الأمام عوضاً عن السلبية، فعملية التربية بحد ذاتها تأخذ طابعين، الإيجابي وهي الغاية المرجوة منها، والسلبي وهو نقيض تطور الحزب ونجاحه على المستوى الجماهيري، قد تصبح في بعض الأحيان عدوة للحريات والديمقراطية، لأن الحزب بهذه التربية (غير الصحيحة) يعمل على فرض نوعية غير واعية من الكوادر الحزبية على الجماهير وبالتالي فرض هيمنة الحزب على الجماهير بدون قصد واضح بدلاً من دراسة آراء الجماهير والعمل من خلال ذلك .

ولا يخفى على احد بان معظم الذين يتلقون التربية الحزبية يكونون في بداية ومقبل العمر أي فئة الشباب، هذه الفئة الحساسة التي تكون متلقية وفي طور تكوين شخصيتها السياسية، وتعتبر التربية جزءاً في هذا التكوين من خلال الاستفادة من العلوم والمعارف. إذا فعملية التربية الحزبية في هذه الفترة من العمر هامة وحساسة لأن العقل يكون في حالة تطور مستمر.

فعلى الأحزاب الكردية الوقوف بشكل جدي على هذه العملية ووضعها في أولويات سلم الاهتمام أسوة بما يدور في العالم من دراسات بهذا الخصوص، أي إيجاد كوادر مختصة ضمن هيئة معينة تعمل على وضع كراسات مبنية على العلم للاستفادة منها قدر المستطاع في معالجة النواقص والأمراض ، لكي تكون بمثابة مرجع ودليل في تربية القواعد الحزبية.

وأخيراً إن عملية التربية لها أسس وجوانب عديدة، علينا المتابعة في دراسة كافة جوانبها لكي تصبح كاملة وتخدم قضيتنا الأساسية .



التربية الحزبية....

بقلم: لاوكي عامودي

من المعلوم لدينا جميعاً بان التطور الحاصل والسريع بشكل ملفت يشمل جميع مناحي الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

لذلك علينا دراسة هذا التطور بشكل دوري للاستفادة منه قدر المستطاع حتى نواكب تطور شعوب المنطقة والعالم، فيقع على عاتق كل حزب أو تنظيم أو هيئة الاهتمام بجديّة ببناء هيكله التنظيمي، ولا يخفى على احد منا بأن قوة وفعالية أية حركة تستند بالدرجة الأولى إلى سلوك وتصرفات أعضائها في المجتمع.

إن التربية الحزبية هي مصدر قوة وفعالية الأعضاء بين الجماهير ومدى قبول الحزب من الآخر، فالتربية الحزبية بمفهومها العلمي هي مجمل الوسائل والأدوات التي تعزز التفكير الصحيح الحرّ البعيد عن الآثار والعادات البالية التي تتحكم في تصرفات الأعضاء وسلوكهم وتفكيرهم.

علينا دراسة كافة جوانب التربية دراسة شفافاً ومستمرة بعيداً عن ردود الأفعال، لكي تصبح مادة مفهومة بين أعضاء الحزب لأجل تطوير مجمل الأدوات والوسائل مساندة مع العالم السياسي المحيط بنا.

فالتربية هي محور قدرة الحزب على خلق كوادر أساسية وسياسية نشطة بين الجماهير.

نعم إن التربية الحزبية تعتمد في بنيتها على أسس وعوامل عديدة لتأخذ مسارها الصحيح، أي لا بد من بنود واضحة بعيدة عن المصطلحات اللغوية الغامضة لكي تصبح مادة مرنة مفهومة متناولة لدى الجميع .

ومن هذه الأسس والعوامل تأتي بالدرجة الأولى قدرة الحزب على طرح مبادئه وأفكاره ومعتقداته بشكل سهل وواضح وشفاف بعيد عن الضبابية بالاعتماد على الصراحة والصدق والوضوح، أي على الحزب طرح أفكاره بما ينسجم مع الواقع القائم والموجود على مستوى الدائرة الموجودة فيها وعلى مستوى الواقع السياسي المحيط به بكل درجاته .